

القراءات بين نخوة البصرة والكوفة

د. محمد فلاح إسماعيل مندكار^(*)

(*) مدرس - بقسم التفسير والحديث - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

ملخص البحث :

الحمد لله ، والصلاة على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه ومن والاه ، وبعد :

من المعلوم الذي لا ريب فيه: أن علم القراءات أضفى على كثير من العلوم الفوائد والفرائد، سواء أكان ذلك مما له علاقة بالتفسير وعلوم القرآن، أم مما له صلة بالعلوم اللغوية، وعلى رأسها: علم النحو.

ولقد لمست تباين توجيهات النحاة المهتمين بهذا الفن الجليل ما بين مؤيد ومقعد لكثير من القواعد النحوية على إثر تلكم القراءات إبان استشهادهم ودلالاتهم على ما يوردونه، وما بين معارض لها على اختلاف المشارب والتوجيهات أثناء توجيههم للقراءات أو التعرض لذكرها ، فأردت أن أخوض موجزاً في مضمار هذا الفن، من حيث إثبات تعلق القراءات بعلم النحو وقيام الكثير من القواعد والمسائل على ذلكم العلم على النحو الآتي: -

- ١- مفهوم القرآن والقراءات .
 - ٢- علاقة النحو بالقراءات .
 - ٣- بيان موقف القراء والنحاة من القراءات .
 - ٤- القراءات بين البصريين والكوفيين .
 - ٥- آراء بعض المعاصرين في هذه القضية .
 - ٦- القراءة عند النحاة نص لغوي قابل للموازنة .
 - ٧- أثر القراءات في التعقيد النحوي .
- وختمت هذه المباحث بالنتائج التي توصلت إليها ، ثم فهرس المصادر والمراجع .

المقدمة :

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

(أما بعد) فلا شك أن القرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع جمهرة النحاة جميعاً إلى الاعتماد عليه في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، يظهر ذلك بوضوح عند كل من نتعرض له بالقراءة والدرس من النحاة على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم. ولأن القراءات القرآنية متصلة بهذا الجانب فقد اهتم بها النحاة وكان لهم موقف منها، وتحتاج هذه القضية إلى شيء من البسط والعرض، وقد كنت قرأت في هذا الموضوع من قبل ووجدت فيه اختلافاً كثيراً قد يؤدي أحياناً إلى الحيرة بين الآراء والاستدلال عليها، فأردت إعداد هذه الدراسة المركزة كي أبين -وبجلاء- الرأي الحق في هذه القضية المهمة ، مكماً ومستفيداً ممن حظي بشرف السبق في هذا المضمار العلمي، وأذكر بعضاً من تلك الدراسات على سبيل المثال :

- ١- مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، للدكتور/ شعبان صلاح .
- ٢- دفع المطاعن عن قراءة ابن عامر، لشيخنا الأستاذ الدكتور/ سامي عبدالفتاح هلال .
- ٣- الانتصار لقراءة الإمام حمزة، لشيخنا الأستاذ الدكتور/ سامي عبدالفتاح هلال .

منهج البحث:

في البداية انتهجت المنهج الوصفي الذي لا يتدخل في القضية المطروحة إلا بالقدر الذي يسمح له بعرض المسألة، ثم بعد هذا العرض قمت بالإدلاء بما ملت إليه في هذه القضية، اعتماداً مني على بعض النصوص، وأرجو أن أكون قد وفقت في العرض ابتداءً، كما أرجو أن يكون التوفيق قد رافقني في رأيي الذي ملت إليه.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى: تمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة؛ وذلك كالتالي:

التمهيد: مفهوم القرآن والقراءات القرآنية.

المبحث الأول: علاقة النحو بالقراءات القرآنية.

المبحث الثاني: بيان موقف القراء والنحاة من القراءات.

المبحث الثالث: وينقسم إلى مطلبين :

المطلب الأول: آراء القدماء من النحويين في القراءات القرآنية .

المطلب الثاني: آراء بعض المحدثين في هذه القضية .

المبحث الرابع: القراءة عند النحاة نص لغوي قابل للموازنة.

المبحث الخامس: دور القراءات في التقعيد النحوي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم فهرس المصادر والمراجع .

التمهيد

مفهوم القرآن والقراءات القرآنية

المطلب الأول : مفهوم القرآن الكريم

أولاً: التعريف اللغوي:

القرآن : هو أشهر أسماء هذا الكتاب العظيم الذي أنزله الله علي رسوله؛ أما لفظ القرآن في اللغة فقد اختلفوا فيه :

فقال بعضهم: هو اسم علم خاص بالقرآن غير مشتق ولا مهموز.

ويرى بعضهم أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء، والاسم «القرآن» غير المهموز على وزن فُعَال، وقد سمي بذلك إما لأن سوره وآياته وحروفه قرن بعضها ببعض، أو لاقتران حكمه وشرائعه، أو لأن دلائله على أنه منزل من عند الله مقترن بعضها ببعض.

وقيل: إنه مشتق من القرائن؛ لأن آياته قرائن يصدق بعضها بعضاً، وعلى النوعين هو بلا همز، والنون فيه أصيلة.

ويرى جماعة من المحققين أن لفظ «القرآن» مهموز، ولهم فيه وجوه:

أحدها: أنه مصدر قرأ على «فعلان»، وسمي به الكتاب المقروء من باب تسمية المفعول بالمصدر، أي أنه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول مجازاً مرسلاً علاقته التعلق، فالقرآن بمعنى المقروء، كاللفظ بمعنى الملفوظ، أي أن كلمة القرآن على هذا تارة تطلق مصدراً بمعنى القراءة كما هو أصل وضعها باللغة، وتارة تطلق علماً على هذا الكتاب المعروف كما أطلقه الشارع^(١).

(١) الإحسان في مباحث من علوم القرآن، لشيخنا الفاضل أ.د./إبراهيم خليفة، دن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، (ص ٢١) وما بعدها.

وقيل : إنه مأخوذ من القرء ، وهو : الجمع ، فسمي القرآن قرآنًا ؛ لأنه يجمع الآيات والسور ويضمهما .

قلت : يلاحظ الفرق بين القولين المذكورين من أن الأول مفاده أن كلمة «القرآن» التي جعلت علمًا على الذكر الحكيم جاءت في اللغة مصدرًا على زنة فعلان ، وهذا المصدر سمي به القرآن ، بينما مفاد الثاني أن القرآن عندما أريد أن يسمى به الذكر الحكيم اشتق من مصدر آخر وهو القرء بمعنى الجمع وصف علي زنة فعلان ، وهذا القول كما يقول شيخنا العلامة أ.د/ إبراهيم خليفة حفظه الله : «فيه ضعف ، وهو أنه لا يعهد في العربية وصف على زنة فعلان إلا نادرًا ، فيكون محمولاً على السماع أو على الوضع النادر جدًا ، وحيث تيسر غيره فإنه لا يصار إلى هذا الوجه» .

وعن بعضهم : أنه سمي «قرآنًا» ؛ لأن القارئ يلفظه من فيه ويلقيه ، فسمي «قرآنًا» لذلك^(١) .

ومذهب القائلين بالهمز أرجح -والعلم عند الله- ؛ لأن الهمز إذا تركت فذلك من باب التخفيف مع نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وقد قرئ بالهمز وبتركة في لفظ «قرآن» حيث وقع في كتاب الله ، والقرأتا متواترتان^(٢) .

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي :

أما القرآن في الاصطلاح فهو : «كلام الله المعجز بسورة منه ، المنزل على

(١) يراجع في ذلك : مفاتيح الغيب ، للإمام الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت ، (٢ / ٤١) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م ، (٤ / ٣٠) .

(٢) بترك الهمز قرأ ابن كثير وصلًا ووقفًا ، وحمزة حال الوقف ، والباقون بالهمز في الحالين . (ينظر : البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، تأليف الشيخ : عبد الفتاح القاضي ، ط : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ص ٤٥) .
ينظر : شرح الفاسي على الشاطبية المسمى بـ«اللاكي الفريدة في شرح القصيدة» ، للإمام أبي عبد الله محمد ابن الحسن بن محمد الفاسي ، تحقيق : الشيخ عبد الله الرازق بن علي موسى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ م ، (٢ / ١١٩) بتصرف .

خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بالناس»^(١).

المطلب الثاني: مفهوم القراءات القرآنية

أولاً: التعريف اللغوي:

القراءات في اللغة جمع: قراءة، وهي مصدر قرأ، يقرأ، أي: نطق باللفظ، فهي: التلّظ، وتستعمل أيضاً بمعنى اسم المفعول، فيراد بها: اللفظ المنطوق، وهي في الأصل: بمعنى الجمع والضم، تقول: قرأتُ الماء في الحوض، أي: جمعته فيه.

ويقول الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ): «قرأ الشيءَ: جَمَعَهُ وَضَمَّهُ، أي: ضم بعضه إلى بعض»^(٢).

قال ابن فارس: (ت: ٣٩٥ هـ): «قرأ»: القاف، والراء، والحرف المعتل: أصل صحيح يدل على جمع واجتماع»^(٣).

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف القراءة في اللغة بأنها: «النطق باللفظ أو الألفاظ مجموعاً بعضها إلى بعض».

(١) ينظر: الإحسان في علوم القرآن، للأستاذ الدكتور / إبراهيم خليفة، ط: الأولى - ٢٠٠٢ م، ص ٣٢.

ينظر: شرح الفاسي على الشاطبية المسمى بـ «اللاكي الفريدة في شرح القصيدة»، للإمام أبي عبدالله محمد ابن الحسن بن محمد الفاسي، تحقيق: الشيخ عبدالله الرازق بن علي موسى، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م، (١١٩/٢) بتصرف.

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض مجد الدين محمد بن محمد الحسيني المعروف بـ «مرتضى الزبيدي» الحنفي، تحقيق: عبدالكريم العزباوي وآخرين، طبعة وزارة الإعلام / الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٨٥-١٤٠٦ هـ، (٣٧٠/١).

(٣) مقاييس اللغة، لابن فارس الرازي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م، (٧٨/٥).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

عرف الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) القراءات بأنها: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها مَعْرُوفٌ لناقله»^(١).

وعرفها أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) أثناء تعريفه للتفسير بقوله بأنه: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحْمَلُ عليها حال التركيب وتتمتات لذلك»^(٢). ثم قال: «وقولنا: يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، هذا هو علم القراءات»^(٣).

وعرفها الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) بأنها: «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كُتُبِ الحروف أو كُتُبِها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»^(٤).

ويمتاز هذا التعريف بالنص على أن القراءات عبارة عن اختلاف ألفاظ الوحي؛ ولذا مال إليه وأخذ به كثير من العلماء والباحثين^(٥).

المبحث الأول

علاقة النحو بالقراءات القرآنية

مما لا شك فيه: أن علاقة القراءات بالنحو مرتبطة تمام الارتباط بعلاقة النحو

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، (٦/١).

(٢) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بـ«أبي حيان» الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/زكريا عبد المجيد النوقي، د/أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، (١/٢١).

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (١/٢١).

(٤) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، (٣١٨/١).

(٥) الإتيان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، (١/٢١٤). معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، إعداد: د/أحمد مختار عمر، د/عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوة، منظمة الأوقاف والشئون الخيرية، إيران، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م، (١/٢٦١).

بالقرآن، ونحن عندما نعقد مبحثاً خاصاً في هذا الموضوع نعتقد بأن بين الأمرين من تغاير يتجلى في مظاهر التأثير الذي أوجده كل من القرآن والقراءات في علم النحو، وهذا لا يعني أبداً أن التغاير شديد بين العلاقتين، وأن علاقة القرآن بالنحو غير علاقة القراءات به.

وقبل التحدث عن الموضوع يجب علينا أن نتبين أولاً العلاقة العامة التي تربط بين النحو والقراءات؛ إذ إن تباين هذه العلاقة يلقي لنا ضوءاً كاملاً على ما كان للقراءات من أثر بالغ في علم النحو وقواعده، وعلى هذا أقول: إن العلاقة الأولية التي تربط علم النحو بالقراءات هي تلك الشروط الثلاثة التي وضعها العلماء للقراءة الصحيحة؛ وهي:

١- التواتر.

٢- وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

٣- وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية^(١).

فإذا كانت موافقة القراءة للعربية -ولو من وجه واحد- شرطاً من شروط صحتها، فهذا ولا شك يبين لنا الأثر البالغ للنحو في تقويم القراءة الواحدة، وهو ما نستطيع أن نقول: إنه العلاقة الوثيقة التي ربطت هذا بذاك.

وإذا أردنا أن نتبين علاقة أوثق من تلك فلن نجد لها إلا بعد أن أصبح النحو علماً كاملاً له أصوله وقواعده، كما أن له أمثله وشواهد وأدلته.

أضف إلى ذلك أن النحاة الأوائل كانوا من القراء، فمن البصريين: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١٢٩ هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٥٦ هـ)، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠ هـ). ومن الكوفيين: علي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩ هـ)، ويحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)^(٢).

(١) ينظر: منجد المقرئين، لابن الجزري، مرجع سابق، (ص ٩١)، غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النوري الصفافسي، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩ م، (ص ٦، ٧).

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي

وتضم الكوفة ثلاثة من القراء السبعة المشهورين، وهم: حمزة، وعاصم، والكسائي إمام نحاة الكوفة. فالكوفة كانت مهبطاً لكثير من الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ؛ لذلك كثر فيها القراء، ولعل من أشهرهم: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ).

كما أن الخلاف النحوي كان متأثراً في بدايته باختلاف القراءات القرآنية واختلاف المصاحف، ففي الفترة التي سبقت وجود المصحف العثماني، كان الصحابة يعتمدون على ما تلقوه من في رسول الله ﷺ ويُقرئون أهل الأمصار على ذلك، كل بما سمعه وتلقاه أو كتبه.

المبحث الثاني

بيان موقف القراء والنحاة من القراءات

بادئ ذي بدء ينبغي أن نفرق بين موقف القراء وعلماء الأصول من القراءات القرآنية، وبين موقف النحاة من تلك القراءات. فحين ينظر القراء وعلماء الأصول إلى القراءات باعتبارها وسيلة تعبد وتقرّب إلى الله، وشرطاً لصحة الصلاة، ومصدراً للتشريع، فإن النحاة ينظرون إلى القراءات باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة، وشاهداً لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية. لذلك فحين غلب المقياس الديني على الفريق الأول وضع لقبول القراءة شروطاً ثلاثة سبق ذكرها.

أما الفريق الثاني: فقد اكتفى بشرط واحد فقط ألا وهو صحة الرواية عن القارئ العدل، حتى لو كان فرداً، وسواء أرويت القراءة بطريق التواتر أم الأحاد، وسواء أكانت سبعية أم عشرية أو شاذة^(١).

بمصر، القاهرة، الطبعة الثانية، (ص ٢٠).

(١) البحث اللغوي عند العرب، د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، القاهرة، د.ت، (ص ٢٠).

القراءات القرآنية بين المؤيدين والمعارضين:

تباينت آراء المحدثين في حقيقة استشهاد نحاة البصرة، والكوفة بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية؛ فمنهم: من ذهب إلى أن البصريين هم أول من فتح باب الطعن على القراءات القرآنية، متواترها، وشاذها، ثم تطاير شرر هذه الحملة إلى بعض نحاة الكوفة، فأسهم فيها.

ويرى هؤلاء أن الدافع الذي حدا بالبصريين إلى هذه التهمة هو: أن استقراءهم كان ناقصاً حين اعتمدوا في الأخذ عن القبائل المشهورة، وأغفلوا القبائل المغمورة، حيث توقفوا عند كثير من القراءات القرآنية التي تمثل لهجات لهذه القبائل، فتجهموا لها، ووقفوا منها موقف المعارضة^(١).

وذهب آخرون إلى رد هذه التهمة عن البصريين، واعتبروا ما جاء من ذلك عنهم، إنما هو من متأخري نحاة البصرة، وليس ممن أصل أصولهم النحوية، ومد أقيستها، وشرح عللها، حيث كان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب معينه لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى أثروها، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا: إنهم كانوا يردون بعض القراءات، ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عندهم، مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) نصوص صريحة تشهد لهذه التهمة الكبرى.

ونحن إذ نقف على هذه الآراء المتباينة، يجدر بنا أن نستجلي الحقيقة التي تكمن خلف هذه التهم، والردود عليها، وذلك بالرجوع إلى مصادر البصريين والكوفيين، وإلى مظارن كتب القراءات القرآنية، متواترها وشاذها؛ لنتبين المنابع التي استقى منها البصريون قواعدهم النحوية، ومن ثم الحكم على ما خالفها بالشذوذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ حتى لو كان وارداً في القراءات القرآنية.

(١) البحث اللغوي عند العرب، د/أحمد مختار، مرجع سابق، (ص ٢٠).

أولاً: مؤيدو بناء القاعدة النحوية على القراءات القرآنية:

يرى كثير من النحاة أن القراءة سنة متبعة، علينا التسليم بها، فلا يجوز لنا أن نحكم على قراءة من القراءات السبع بعدم الصحة، بل يجب أن تبني عليها القاعدة، حتى إن بعض العلماء يرى أنه لا يجوز مجرد الترجيح بين القراءات السبع. يقول أبو حيان: «حكى أبو عمر الزاهد (ت: ٣٤٥هـ) في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى (ت: ٢٩١هـ) كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وقال: (إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى). ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالماً بالنحو والعلة واللغة متديناً ثقة»^(١).

فكل القراءات -إذا- حجة في النحو، يقول السيوطي: «كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، نحو: استحوذ، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة: «فبذلك فلتفرحوا»، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾^(٢).

«وأبرز سمات هذا الفريق: التسليم المطلق بالقراءات القرآنية ومناصرتها على أية رواية وردت دونما توقف يثير الشك، أو نقد يؤدي إلى اهتزاز الثقة، وتدل آراء هذا الفريق - على قلة ما وصل إلينا منها- على اعتدادهم بالقراءات دليلاً من أدلة النحو وحجية ما وردت فيه من قواعد، كما تتسم توجيهاتهم لبعض القراءات بليوننة الملمس وحيدة النظرة»^(٣).

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (٨٧/٤).

(٢) الإتقان، للسيوطي، مرجع سابق، (ص ٨٣).

(٣) موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د/شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، (ص ١١٢).

ومن أبرز هؤلاء: سيبويه، ورغم أنه يخضع -أحياناً- القراءات للقياس النحوي، فهو يرى -مثلاً- أن «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١) عاملة عمل «ليس» في لغة أهل الحجاز، إلا أن بني تميم يرفعون الخبر، إلا من عرف منهم كيف هي في المصحف^(٢). ولكنه يشاطر التميميين رأيهم في عدم إعمال «ما»، ويرى ذلك هو الأقيس؛ لأنها حرف وليست فعلاً، فهي لا تشبه «ليس» من ناحية الفعلية ولا من ناحية الإضمار، وفي ذلك يقول: «وأما بنو تميم فيجرونها -أي يجرون الحرف ما- مجرى: أما وهل، وهو القياس؛ لأنها ليست بفعل، وليست «ما» كـ«ليس»، ولا يكون فيها إضمار»^(٣).

والأخذ بالقياس في القراءات عند سيبويه لا يمنعه من أن يصرح في كتابه أن القراءة سنة، وليست مجالاً للاجتهاد والاختيار، وفي مثل ذلك يقول: فأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٤)، فإنما جاء على: زيداً ضربته -وهو عربي كثير- وقرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٥) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة^(٦) وإن رأى الرفع في «ثمود» أجود.

استعان سيبويه بالقراءات النادرة والحروف المخالفة في بناء أصوله مثلما استعان بالقراءات المعروفة، وهو من طوعها - كسائر المصادر - لمقاييسه، وتوزعت في مواقع مختلفة من كتابه.

فأجاز بقراءة بعضهم^(٧): ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ

(١) يوسف / ٣١.

(٢) الكتاب، لإمام النحو أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ«سيبويه»، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م، (٢٨/١).

(٣) المرجع السابق.

(٤) القمر / ٤٩.

(٥) فصلت / ١٧.

(٦) الكتاب، لسيبويه، مرجع سابق، (٧٤/١).

(٧) قراءة ابن عباس والأعرج. انظر: البحر المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (٣٦٠/٢).

يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴿١﴾ نصب «يفغر» التي عطف على جواب الشرط بإضمار «أن» بعد الفاء (٢).

وأجاز بقراءة ناس (٣) من الكوفيين: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ ﴿٤﴾ نصب «أيهم» على الإضافة.

وعد هذه القراءات مقياساً يقيس عليه، كقياسه مع الخليل قولهم: «لا سيما زيد» على: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ ﴿٥﴾ برفع «بعوضة» (٦).

حتى إنه في مواضع يعدها أصلاً يخرج عليها القراءة المشهورة، كما فعل في قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ ﴿٧﴾. قال: «فرغه من وجهين: على شيء لدي عتيد، وعلى: «وهذا بعلي شيخ». يريد: أن «عتيد» مرفوع على النعت من «ما»، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو عتيد» (٨).

ومجمل القول: أن سيبويه كان وفياً لسنة القراءة، لا يخل عن وصف بعضها بالقوة - إن توافرت لها شروط القوة أو الحسن - إن وافقت الذائع المعروف من كلام العرب الذي يتوخى فيه ضبط لغة القرآن وصونها من التحريف.

ثم يأتي سيبويه بقراءة شاذة ومخالفة لرسم المصحف وينسبها لابن مسعود

(١) البقرة/ ٢٨٤.

(٢) الكتاب، لسيبويه، مرجع سابق، (٣/ ٩٠).

(٣) قراءة معاذ الهراء وطلحة بن مصرف. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، غني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت، (ص ٨٦).

(٤) مريم/ ٦٩.

(٥) البقرة/ ٢٦.

(٦) قراءة رؤية بن العجاج. انظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مرجع سابق، (ص ١).

(٧) ق/ ٢٣.

(٨) الكتاب، لسيبويه، مرجع سابق، (٢/ ١٠٦).

وتتفق مع الوجه الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(١). قرأها ابن مسعود: «هذا بعلي شيخ»، ثم استشهد لهذه القراءة ببیت من الشعر ادعى أنه سمعه من العرب، وهو قوله:

من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتى

فسيبويه يحترم رسم المصحف العثماني ولا يخالفه في أية قراءة على طول كتابه، وإنما أورد هذه القراءة المخالفة لرسم المصحف ليستدل بها على أنه يجوز تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد، وشاهده هو قراءة ابن مسعود التي يعضد بها هذا الوجه ممن سمعه من العرب. وابن مسعود -كما هو معلوم- كان له مصحف خاص به خطه من فم رسول الله ﷺ على الوجه الذي سمعه منه، ثم عندما توحدت المصاحف في زمن عثمان أحرقت تلك المصاحف الخاصة عند ابن مسعود وعند غيره.

والكسائي النحوي والقارئ هو من احتج بالقراءات، وأيد بها كل ما ينتهي إليه من لغات العرب وأشعارها دون أن يخرج على المقياس النحوي، فقرأ «يقول» في قوله تعالى: «وزلزلوا حتى يقول الرسول» بالرفع ثم عاد إلى النصب^(٢).

وعرف عنه أنه ما كان ليتشدد في موقفه من الرسم^(٣) القرآني عندما كان يقبل على تخريج القراءات، ومع ذلك كان يقف من بعض القراءات موقف الحذر، فيقول -مثلاً-: لا أعرف^(٤). أما القراءات النادرة: فقبلها، بل وبنى عليها بعض القواعد الجديدة، فأجاز قراءة: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٥) برفع

(١) هود/٧٢.

(٢) معاني القرآن، للإمام أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، (١/١٣٣).

(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، مرجع سابق، (٤/٣٥٢).

(٤) معاني القرآن، للفراء، مرجع سابق، (٢/٣٧٧).

(٥) الأحزاب/٥٦.

الملائكة^(١) بالعطف على اسم «إن» قبل مجيء الخبر^(٢)، وهو من قبل قراءة «أطهر» بالنصب، وخرجها على الحال^(٣).

يضاف إلى ما سبق أن الكسائي وجه بعض القراءات موضحاً رأيه النحوي فيها، فوجه قراءة^(٤) مجاهد (ت: ١٠٤هـ): ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١٨٣) أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(١٨٤) شَهْرُ رَمَضَانَ^(٥) - بنصب الراء الأولى - على معنى: «كتب عليكم الصيام، وأن تصوموا شهر رمضان»^(٦).

وهكذا فالكسائي كغيره من النحاة ما كان يطعن في القراءة - ولو كانت بعيدة - بل كان يجد لها مخرجاً يجعلها مقبولة في الاستعمال النحوي واللغوي.

والفراء يحيى بن زياد: نحوي شغف بلغة القرآن وقراءاته، بل قل: هو من أكثر النحاة ولعاً بفنونه، ومن أقواله: «الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»^(٧).

وهو من ارتضى القراءات المشهورة ما خلا بعضها^(٨) التي أعمل فيها مقياسه فأباها، وإن كان موقفه العام التسليم والإجلال. أما القراءات غير المشهورة، فهي عنده ثلاثة أنواع: الحروف المخالفة، والقراءات الأحادية وغير المشهورة والوجوه

(١) رواية عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مرجع سابق، (ص ١٢٠).

(٢) إعراب القرآن، للنحاس، مرجع سابق، (٢/٦٤٥).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أ/ محمود محمد شاكر، مراجعة: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، (١٥/٤١٥، ٤١٦).

(٤) مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مرجع سابق، (ص ١٢).

(٥) البقرة/١٨٣-١٨٥.

(٦) إعراب القرآن، للنحاس، مرجع سابق، (١/٢٣٧).

(٧) معاني القرآن، للفراء، مرجع سابق، (١/١٤).

(٨) معاني القرآن، للفراء، مرجع سابق، (٢/٨١، ٨٢).

النحوية التي أجازها في الآيات، وكان معظمها قراءات شاذة.

واستخدم في حديثه عن القراءات: «قراءة بعضهم»، وأكثر من استخدامها إكثاراً واضحاً، ومن ذلك قوله في قراءة قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾^(١) ورفعها بعضهم^(٢).

ووصف بعض القراءات بالقلّة، كقوله في قراءة: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٣) - بضم النون وفتح الخاء، «نُتَخَذَ»: «والقراء مجتمعة على نصب: نتخذ إلا أبا جعفر المدني، فإنه قرأ بالضم، وهو - على شذوذه وقلّة من قرأ به - قد يجوز»^(٤).

وإذا ما اتجهنا إلى المبرد لنستجلي الحقيقة فيما بين أيدينا من المصادر التي حوت آراءه لوجدنا أن المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) أقل جرأة من الفراء في رد قراءات متواترة خالفت رسم المصحف مما هو مسموح به في حد الرسم القرآني.

ففي قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾^(٥). نلاحظ أن المبرد يرد قراءة «حصرت» بالتاء المفتوحة والتي عليها الخط المصحفي بحيث تكون تاء التأنيث الساكنة اتصلت بالفعل. وهي قراءة متواترة، ومتفق عليها عند القراء السبعة. ولما لم تكن مسبقة بـ«قد» رد هذه القراءة؛ لأنها لا تتفق مع قياسه النحوي؛ إذ يذهب البصريون إلى وجوب أن يسبق الفعل الماضي الواقع حالاً بـ«قد»، فلكي يهرب من هذا القياس أنكر هذه القراءة فقال: فأما القراءة الصحيحة فإنما هي «أو جاءوكم حصرة صدورهم» بتاء مربوطة منونة بالفتح؛ مما يشعر بأن ما اتفق عليه القراء خطأ عنده.

(١) الكهف/٥.

(٢) معاني القرآن، للفراء، مرجع سابق، (١/٢٦٩).

(٣) الفرقان/١٨.

(٤) معاني القرآن، للفراء، مرجع سابق، (٢/٢٦٤).

(٥) النساء/٩٠.

أما المبرد محمد بن يزيد: فأخضع القراءات المشهور منها والنادر إلى مقياسه النحوي ضارباً الصنف عن سنتها، متعللاً بضرورة التحليق بأسلوب القرآن، وحمله على أشرف المذاهب في العربية^(١)، إضافة لذلك دعا لتجنب الأخذ بالقراءات الشاذة؛ لما في ذلك من ضرر على اللغة والنحو، ومن هنا كان قوله المعروف: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك كثرت زلاتك»^(٢). ومع ذلك فإن رفض المبرد بعض القراءات -حتى المشهور منها- ووصفه لها باللحن^(٣) والغلط^(٤) والقبح^(٥) وعدم الجواز^(٦) وحمل بعضها على الضرورة الشعرية^(٧) لا يعني أنه لم يرتض قراءات أخرى، فهو ارتضى كل ما وافق مذهبه، فقراءة ابن عباس: «لم يمسه نار» بعدم إلحاق تاء التأنيث للفعل مقبولة عنده؛ لأن فاعله مؤنث غير حقيقي^(٨).

يضاف إلى ذلك أن المبرد اعتد بالحروف المخالفة، وخرجها مخرج حرف أبي: «تقاتلونهم أو يسلموا» على معنى: «إلا أن يسلموا وحتى يسلموا».

وصفة القول: أن المبرد قبل ما وافق مذهبه النحوي، ورفض ما لم يوافقه،

(١) الكامل في اللغة والأدب، للإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ٣٧٥ هـ، ١٩٥٦ م، (٣٩/٣).

(٢) الأنشاه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي، تحقيق: محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م، (٤٩/٣).

(٣) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، (١٣٤/٢).

(٤) مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواسي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، د.ت، (١٤١/٢).

(٥) إعراب القرآن، للإمام أبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة الحديثة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م، (١٩٨/٣).

(٦) المرجع السابق، (١٩٤/٣).

(٧) المقتضب، للمبرد، مرجع سابق، (١٧١/٢).

(٨) الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي المالكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، (٢٦٢/١٢).

ووقف من بعضها موقف الحذر، واحتج لما أخذه أحياناً بالقرآن والشعر.

أما ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى: فتبع أساتذته في كل ما يقولون، وسار على نهجهم في النظر إلى القراءات، بل قل كان يفوقهم احتراماً لها، وذلك واضح من خلال قوله المذكور آنفاً، فليرجع إليه هنالك^(١).

أما القراءات النادرة: فموقفه لا يخرج عن موقف سابقه في قبولها، فتراه يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في حذف المبتدأ لـ«شيخ» في حرف ابن مسعود: «وهذا بعلي شيخ»^(٢). قال: «إذا كان مدحاً أو ذماً استأنفوه»^(٣)، ويسير على نهج الكسائي في تخريجه لقراءة^(٤) الحسن (ت: ١١٠هـ): ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾^(٥) ببناء «ظلم» للمعلوم. قال: «قال الكسائي: هذا استثناء يعرض، ومعنى يعرض استثناء منقطع»^(٦).

من هذا المنظور أرى أن ثعلباً ما كان ليخرج عن دائرة القبول للقراءات - المشهور منها والنادر - عن أساليب سابقه في معالجتهم لها وإخضاعها للقياس، بل قل: كان مثلهم في إخضاعها للقواعد النحوية وتطويعها بما يناسب المقياس النحوي الذي يرى فيه كغيره من النحاة الفيصل في عملية القبول والرفض لهذه القراءة أو تلك.

ثانياً: معارضو بناء القاعدة النحوية على القراءات القرآنية:

قلنا: إن القراءة القرآنية - على رأي الفريق الأول - سنة متبعة يجب أن تبني

(١) ينظر: ص ٩.

(٢) هود/ ٧٢.

(٣) مجالس ثعلب، للإمام أحمد بن يحيى الملقب بـ«ثعلب»، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م، (٢/ ٣٦٠).

(٤) مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، مرجع سابق، (ص ٣٠).

(٥) النساء/ ١٤٨.

(٦) مجالس ثعلب، مرجع سابق، (١/ ٢٧٠).

عليها القاعدة، لكن على الرغم من ذلك وجدنا بعض النحاة يعارضون بعض القراءات السبع، ويحكمون عليها بالضعف أو بعدم الصحة، وبالتحقق والتتبع ثبت أنها صحيحة، ولا وجه لردها، كل هذا لمجرد مخالفة القراءة لقاعدة اتفقوا عليها مسبقاً قد استقوها من نصوص سابقة على القراءة نفسها، فكان الأولى أن تؤخذ هذه القراءة على أنها أصل تبني عليه القاعدة، ومن العجب -أيضاً- : أنهم قد يثبتون القاعدة ببيت أو بيتين ولا يثبتونها برواية حجة ثبت.

وإذا تناولنا بعض النماذج لهؤلاء وجدنا الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١١هـ)، قد عُرف باحترامه رسم القرآن^(١)، ومع ذلك ما كان ليتورع عن رفض كثير من القراءات المشهورة ووصفها باللحن^(٢) والرداءة^(٣)، بل اعتمد في كثير من الأحيان على القراءات النادرة التي انفرد برواية كثير منها^(٤) وفضلها على المشهورة، إذ يرى - مثلاً - نصب «طائفة» الثانية من قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَآئِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾^(٥)، وهي من القراءات التي انفرد بها.

ومع أن الأخفش ليس ذا موقف واحد من القراءات النادرة والشاذة، إذ كان يخضعها لمقياسه، يقبل بعضها، ويرفض بعضها الآخر، وما كان ليرفض قراءة الجمهور، فهو يفضل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(٦) فتح النون، على قراءة بعضهم بالرفع^(٧)، مكتفياً بالقول:

(١) لمزيد من المعلومات عن حرصه على رسم القرآن، انظر: معاني القرآن، للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي «الأخفش الأوسط»، تحقيق: فائز فارس، المطبعة العصرية، صيدا، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، ١٤٠١هـ، (ص ٦١، ٦٢).

(٢) معاني القرآن، للأخفش، مرجع سابق، (ص ٢٤٧).

(٣) المرجع السابق، (ص ٢٢٩).

(٤) من الروايات التي انفرد بذكرها: رواية «فاطر» من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الأنعام، آية: ١٤)، برفع «فاطر» على الابتداء، وهي قراءة شاذة.

(٥) آل عمران/ ١٥٤، ينظر: (معاني القرآن للأخفش ص ٢١٨).

(٦) الأنعام/ ١٥٤.

(٧) قراءة يحيى بن يعمر. انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل

«وفتحه على الفعل أحسن»^(١).

وكذا ابن خالويه (ت : ٣٧٠ هـ) ، وأبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) في إنكارهما لبعض المتواتر من القراءات ، كقطعنها بقراءة ابن عامر في قوله : (غُدوة) بضم الغين وإسكان الدال وواو بعدها مفتوحة من قوله تعالى : « ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي »^(٢)، بحجة أن لفظ (غُدوة) معرفة لا تدخلها الألف واللام ، وأن قراءته إنما بنيت على الرسم المصحفي ، فاتبع الخط وقرأ وأقرأ بها^(٣).

المبحث الثالث

المطلب الأول : آراء القدماء في القراءات القرآنية

لم يقف بعض النحاة مع بعضهم موقف المعارضة والرد والتضعيف كما وقفوا حيال القراءات القرآنية، فقد وجد كثير منهم في أحيان كثيرة يتصيدون القراءات، يخطئون تارة، ويضعفونها أخرى، ويؤيدونها تارة ثالثة؛ حتى طال الجدل بينهم وبين القراء؛ فالبصريون -مثلاً- ينظرون إلى القراءات نظرة حذر وحيطة ولا يأخذون بها إلا نادراً، بينما نرى الكوفيين يعتمدون على القراءات اعتماداً كبيراً. وإذا كان معظم النحاة البصريين مثلاً يرفضون كثيراً من القراءات في مجال نحوهم فإننا نجد نحاة الكوفة على عكسهم تماماً؛ فهم يستشهدون ويؤيدون ما يرونه في النحو بالقراءات.

شليبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م، (٢٣٤/١).

(١) معاني القرآن، للأخفش، مرجع سابق، (ص ٢٠٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية (٥٢)، (ينظر: البدور الزاهرة، ص ١٠٣).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور / عبد العال سالم مكرم، ط: مؤسسة الرسالة، السادسة - ١٩٩٦ م، الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، ط: دار المأمون للتراث، بيروت، الأولى - ١٩٨٤ م.

أولاً : المدرسة الكوفية :

إن أميز ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في الرواية والقياس؛ فقد اتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب -بدويهم وحضرهم- بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم^(١).

ولقد عاب البصريون على الكوفيين هذا التوسع في الرواية، بل شنوا عليهم حملة شعواء؛ حيث اتهموا إمامهم الكسائي بأنه أفسد النحو، فقالوا عنه: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو»^(٢).

ثانياً : المدرسة البصرية :

لقد وضع البصريون مقاييسهم اللغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش، ومن النصوص العربية الشعرية أو النثرية، وفي ظلال هذه النصوص نمت قواعدهم النحوية، والحقيقة أن المادة التي نسجوا منها هذه القواعد كانت مادة قليلة، مما جعل قواعدهم مضطربة؛ فقد كانت تتعارض مع مقاييس ونصوص أخرى لم يطلع عليها البصريون، وحكموا عقلهم فلم يسعفهم في كثير من الأمور؛ ومن

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، تعليق وشرح: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، (١/٢١١).

(٢) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، للعلامة شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: د/إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، (١٣/١٨٣).

أجل ذلك تشددوا في قبول القراءات، حتى القراءات السبع، مع أنها متواترة ومنقولة عن العرب الأقحاح: كابن عامر (ت: ١١٨هـ)، وحمزة، وابن كثير، وأبي عمرو البصري، فقد رفضوا بعضها؛ لأنها لا تتوافق وأصولهم التي كان يعوزها الاستقراء؛ من أجل هذا فإن علماء القراءات عابوا على البصريين هذه الأقيسة الناقصة، ولم يلزموا القراءات أن تجري على موازينها؛ لأن القراءات منقولة عن العرب بأسانيد أقوى من أسانيد تلك النصوص التي جمعها البصريون. قال الإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ): «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشولغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(١).

وإذا كان من البصريين من يعارض ويرفض القراءات، فإن منهم من يقبل القراءات ويستدل بها، وإذا كان الغالب على نحاة الكوفة الاعتماد على القراءات وتأبيدها فإن منهم من يعارضها ويردها، فإن كان سيبويه مثلاً -وهو من نحاة البصرة- يرى أن القراءة سنة متبعة^(٢)، فهناك الفراء الكوفي يرفض بعض القراءات ولا يتبعها، وإذا كان المازني البصري يخطئ قراءة ما، فإنك تجد الكسائي الكوفي يحتضن قراءة أخرى، ويبني عليها قواعده، وإذا كنا نرى المبرد -مثلاً- ينكر على حمزة قراءة ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣) بالجر، والزجاج (ت: ٣١١هـ) والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): يضعفانها، فإن هناك من أيدها ودافع عنها؛ كابن جني (ت: ٣٩٢هـ): الذي يؤيد قراءة حمزة ويوجهها.

هذا العرض من التفرقة بين نحويي الكوفة ونحويي البصرة في هذه القضية

(١) النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، د.ت، (١/١٠)، ١١، والإتقان، للحافظ جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، (١/٢٣٧).

(٢) الكتاب، لسيبويه، مرجع سابق، (١/٤٨).

(٣) النساء / ١.

هو المبسوط في معظم الكتب التي تناولت تلك القضية، لكن ما هو موقف المحدثين منها؟ هذا ما سنتعرف عليه في المبحث التالي.

المطلب الثاني

آراء بعض المحدثين في هذه القضية

أولاً: رأي د / مهدي المخزومي:

يقول د / مهدي المخزومي: «إذا رأى البصريون مثل قراءة أبي عمر بن العلاء: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾^(١). بالجزم دون سابق جازم، وقراءة من قرأ: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُومًا﴾. وقراءة: ﴿لَا يَحْزَنُهُمْ﴾ ولا نافية، حملوا ذلك على الشذوذ أو الضرورة، لأنها لا تخضع لأصولهم الموضوعية، ولكن الكوفيين تناولوها على أنها مما يصح القياس عليه»^(٢).

كل ذلك كان بسبب أن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية، بل لا يزال مسخراً لخدمة القرآن، والقراءات في نظر نحاة الكوفة كانت من المصادر التي اعتمد عليها النحو الكوفي^(٣).

فهو ينسب للبصريين حملهم بعض القراءات على الشذوذ أو الضرورة في حين كانت القراءات مصدراً اعتمد عليه النحو الكوفي.

ثانياً: رأي د / عبد الرحمن السيد:

تناول د / عبد الرحمن السيد مدرسة البصرة بالدرس؛ فقد نص على أن البصريين «لا يجيزون الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وأيد ما ذهب إليه بعرض رأيهم في قراءات بعينها كقراءة:

(١) البقرة / ٦٧ .

(٢) مدرسة الكوفة، د / مهدي المخزومي، (ص ٣١٦).

(٣) المرجع السابق، (ص ١٤٩).

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) بالجر.

وقراءة: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٢).

وقراءة: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾^(٣)،^(٤).

ثالثاً : موقف د/ شوقي ضيف:

يقف د/ شوقي ضيف ليدحض الفكرة السائدة التي تقول: إن البصريين عارضوا القراءات وخاصموها في حين قبلها الكوفيون وقاسوا عليها، ويرى أن معارضتهم لها ليست بطابع ولا ظاهرة عامة عندهم، وليست معارضتهم للقراءات كثيرة، بل هي محدودة قليلة لا تتجاوز أصابع اليد؛ لأنها لا تطرد مع قواعدهم فردوها ولم يأخذوا بها^(٥).

ويستطرد / د/ شوقي في إثبات رأيه، فيعتمد على كتاب سيبويه في ذلك فيقول: «إنه لا يوجد في هذا الكتاب - وهو مرجع في مذهب البصرة ونحوها - أي شاهد واحد يؤيد هذه التهمة ويثبتها»^(٦). وبالفعل فإن سيبويه يعتمد على كثير من القراءات فهو

(١) النساء / ١ .

(٢) هود / ٧٨ .

(٣) الأنعام / ١٣٧ ، قلت : والمقصود منها : قراءة ابن عامر برفع الزاي من « زين » ، ورفع لام « قتل » ، ونصب دال « أولادهم » ، وكسر همزة « شركاؤهم » .

(٤) مدرسة البصرة النحوية، د/ عبد الرحمن السيد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت، (ص ١٧١) وما بعدها ، أقول: واضح من كلام الدكتور/ عبد الرحمن السيد رده لبعض القراءات المتواترة والحكم عليها بالشذوذ، موافقاً في ذلك آراء بعض النحاة، وهي قراءات متواترة مشهورة ولغات فصيحة مقرء بها، لم تخالف قواعد اللغة ولا رسم المصحف، ويكفي ورودها في القراءات المتواترة المنصوص عليها، وبالتالي هي حجة على من لم يحفظ .

(٥) المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٨ م، (ص ١٩) .

(٦) المرجع السابق.

يؤيد -مثلاً- قراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(١).
وقوله: ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(٢) بنصب كل منهما، وهما قراءتان شاذتان.

وسيبيويه يقف أمام القراءة مجبلاً وموقراً لها؛ لأنها سنة متواترة عن الرسول ﷺ، فيجب اتباعها وتقديسها وعدم جواز مخالفتها^(٣).

وليس سيبويه وحده من البصريين الأوائل الذي أيد القراءات وأخذ بها، فهذا هو الأخفش الأوسط يأخذ بها ويؤيدها، يقول د/ شوقي: «وسترى الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم، فهذا هو يوافق الفراء الكوفي على جواز تقديم الحال على عاملها المجرور، أو الظرف عملاً بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ﴾^(٤) - بكسر التاء من قوله: (مطويات) - على الرغم من أن البصريين لا يجيزون ذلك أبداً، وما ورد مسموعاً منه يحفظ ولا يقاس عليه»^(٥).

ويلتمس /د/ شوقي ضيف العذر لهؤلاء النحاة الذين خطأوا القراءات فيقول: «وينبغي أن نعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراء من حيث هو، إنما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعيهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب»^(٦).

رابعاً: رأي /د/ أحمد مكي الأنصاري:

اعتبر /د/ أحمد مكي الأنصاري في كتابه عن الفراء ومذهبه الفراء إماماً

(١) المائة / ٣٨ .

(٢) النور / ٢ .

(٣) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د/ سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م، (ص ٣٢٩، ٣٣٠).

(٤) الزمر / ٦٧ .

(٥) المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، مرجع سابق، (ص ١٩).

(٦) المرجع السابق، (ص ٢٢٣).

للمدرسة البغدادية التي حاولت التوفيق بين آراء المدرستين؛ البصرة والكوفة، وتلمس له من الآراء ما وافق فيها المدرسة البصرية، وذكر أنه وافق البصريين في تخطئة القراءات.

خامساً : موقف / د / أحمد مختار عمر:

يذهب / د / أحمد مختار عمر إلى أن النحويين كلهم وقفوا من القراءات موقفاً واحداً هو الرفض، لا فرق في ذلك بين الكوفيين والبصريين؛ حيث يقول: «قد اتضح لنا -بعد طول البحث والاستقصاء- أن موقف النحويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، ولا يشذ فيه ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ): أو ابن جني أو غيرهما عنهم، فهم جميعاً كانوا ينقدون القراءة وقيسونها بمقاييسهم النحوية، وهم جميعاً كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة، سواء أكانت سبعية أو عشرية أو شاذة أو غيرها، وهم جميعاً كانوا لا يقطعون القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب نظيراً، وهم جميعاً كانوا لا يترجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها، لا فرق في ذلك بين من اشتغل بالقراءة إلى جانب النحو أو تخصص للدرس النحوي»^(١). ثم أيد ما ذهب إليه ببعض النماذج التي يخطئ فيها ابن خالويه وابن جني القراء، وبعض النماذج التي يخطئ فيها الكوفيون القراء أيضاً.

خلاصة القول:

بعد عرض هذه الآراء أراني أميل إلى رأي / د / أحمد مختار عمر، والذي يرى أن موقف النحاة من القراءات القرآنية كان موقفاً موحداً، لا فرق في ذلك بين مدرسة وأخرى، بحيث لا يستطيع الدارس أن يجزم بأن مدرسة الكوفة قبلت القراءات كلها وبنت عليها قواعدها النحوية، وأن مدرسة البصرة رفضت القراءات ولم تبني عليها قاعدة ما، يعضد هذا ويؤكد وجود نصوص منسوبة لبعض لغويي البصرة

(١) البحث اللغوي عند العرب، د / أحمد مختار، مرجع سابق، (ص ٢٥).

والكوفة على حد سواء تفرض بعض القراءات، كما فصل ذلك د/أحمد مختار عمر، هذا الرأي يؤيده -أيضاً- ما ذهب إليه د/شوقي ضيف حين رأى أن الفكرة المنسوبة إلى نحاة البصرة من أنهم يرفضون القراءات كلها - فكرة يدحضها المتمعن في هذه القضية: فهذا سيبويه إمام البصريين يرى أن القراءة سنة متبعة، ويؤيده في ذلك أيضاً الأخفش وهو من هو في هذه المدرسة، وهذا ما يجعلنا لا نصاب بالحيرة إذا قررنا الاستثناء من عموم القاعدة التي قررها بعض الدارسين. ويؤيد ما نراه -أيضاً- عجب ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): إذ يقول: «ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس (ت: ٨٠ قبل الميلاد): أو لزهير (ت: ٢٦هـ): أو لجريز (ت: ١١٠هـ): أو الحطيئة (ت: ٤٥هـ): أو الطرماح (ت: ١٢٥هـ): أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه»^(١).

المبحث الرابع

القراءة عند النحاة نص لغوي قابل للموازنة

فدعوات الرفض والقبول لبناء القاعدة على ضوء القراءات القرآنية عبارة عن مواقف فردية وليست مذهباً، بحيث لا تستطيع أن تجزم بأن مدرسة ما تبنت ذلك المذهب وأخرى لم تتبنه كما أسلفنا ذلك، لكن ينبغي أن نفرق بين نظرة اللغوي من القراءات بناء على استقاء اللغة ونظرتها منها، بناء على استقاء القاعدة، فنظرة اللغويين تختلف إلى القراءة باختلاف الغاية من الاستشهاد بها، فإن كانت الغاية إثبات وجود اللفظ في اللغة أو ضبط نطقه أو ذكر معناه أو غير ذلك من النتائج الجزئية التي لا تعمم حكماً ولا تبني قاعدة، إذا كانت الغاية كذلك فلا يهم كثرة

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل، للإمام أبي محمد علي بن حزم الظاهري الأندلسي، تحقيق: سمير أمين الزهري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، (٣/١٠٨).

النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قلتها، كما لا يهم أن تكون القراءة هي النموذج الوحيد المنقول إلينا، وقد قبل اللغويون روايات الأحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية في مثل هذه الحالة.

أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد بالقراءة وضع قاعدة أو استنباط حكم أو تقنين نمط، فإن اللغوي حينئذ يضع القراءة إلى جانب غيرها من النصوص ويوازن بينها وبين القاعدة على الكثير الشائع، سواء أكان مقروءاً به أم غير مقروء، وسواء أكانت القراءة متواترة أم غير متواترة، والقراءة حينئذ لا تتميز بوضع خاص ولا تنفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية، وكيف تتميز والنص القرآني نفسه لم يعط أي ميزة في مجال التقعيد على غيره من النصوص؟

ألم يتوقف اللغويون عند بعض الآيات القرآنية فحفظوها؟ ولم يقيسوا عليها؛ لأنها لم تأت طبقاً للنموذج الشائع في لغة العرب؟!

أينا يسمح بأن يقيس المتعلم على الآية القرآنية «إن» بنون مشددة ﴿هَٰذَا لَسَجَرَيْنِ﴾^(١). فيرفع الطرفين بعد «إن»؟! وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم^(٢) والكسائي من القراء السبعة^(٣).

فالقراءة -إذا- في مجال التقنين والتقعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية، وهي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر الجاهلي والإسلامي ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب... وهي توضع مع غيرها في سلة واحدة،

(١) طه/٦٣.

(٢) برواية شعبه عنه، (ينظر: البدور الزاهرة، ص ٢٠٥).

(٣) سأكتفي بالإشارة إلى أهم التعريفات التي خرجت عليها القراءة وهي ثلاث: الأول: وهو الذي عليه الجمهور أنها لغة لبعض قبائل العرب، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والخفضي على لفظ واحد، فيقولون: جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان. الثاني: أن (إن) بمعنى نعم، والتقدير: هذان لساحران. الثالث: أن ههنا هاء مضمرة، والمعنى: إنه هذان لساحران، وهذه الهاء كناية عن الأمر والشأن. (ينظر: معاني القرآن للفراء، ١٨٤/٢، معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، (ت: ٣١١هـ)، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، ط: دار الحديث، القاهرة، الأولى - ١٩٩٤م).

ويصنف الجميع ويحلل، ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرته ويتضح شيوعه واطراده؛ لأنه هو الذي يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التي يجب محاكاتها والالتزام بها^(١).

نقد مذهب النحويين:

يقول د/ سعيد الأفغاني: «والحق: أن النقد يجد في صف النحاة وفي قواعد نحوهم ثغوراً عدة ينفذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك، من أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة، يجمعون هذا إلى أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام، حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية طعن فيها وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم»^(٢).

كل هم النحاة إذا بناء قواعدهم على كلام العرب، حتى ولو كان هذا الكلام مجهول الهوية لم يعرف صاحبه، ثم يشيدون من خلال هذه النصوص التي يكون كثير منها مجهول الهوية صرحاً من القواعد والأحكام، فيقطعون في القراءة وإن كانت متواترة في سبيل المحافظة على صرحهم القاعدي الذي لبناته من شعر قد لا يعرف قائله، وملاطه من جمل غير منسوبة.

نظرية البقاء للأسبق^(٣):

- (١) البحث اللغوي عند العرب، د/ أحمد مختار، مرجع سابق، (ص ٢٥).
- (٢) في أصول النحو، (ص ٢٩)، أقول: هذا الكلام ليس على إطلاقه، إذ هو في بعض النحويين دون أن يعم على الكل، كما هو واضح مما سبق.
- (٣) هذا المصطلح «البقاء للأسبق» من إطلاقي على هذه القضية.

وأنا أرى أن معيار قبول أو رفض القراءة القرآنية عند النحاة مبني على نظرية البقاء للأسبق من الشواهد، بمعنى أنهم يقررون قاعدة نحوية ما بناء على شاهد أو نص معين، ثم إذا ورد إليهم شاهد أو قراءة على خلاف ما قرروه في هذه القاعدة فإنهم يردون هذا الشاهد أو تلك القراءة ولا يقبلونها، فمن النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها، فما أعجب ما ذهب إليه النحاة في هذا .

فالبقاء إذا للأسبق، رغم أن المنطق يقف في صف الأصح، أعني الأصح سنداً. فكان ينبغي على هؤلاء النحاة أن يردوا قواعدهم إلى القراءة المتواترة عن النبي ﷺ؛ فمن المنطقي: أن تستقى القاعدة من القراءة ما دامت منقولة عن سيد الفصحاء ﷺ.

المبحث الخامس

دور القراءات في التقعيد النحوي

مما لا شك فيه: أن الصلة بين القراءات القرآنية - المشهور منها والنادر - والإعراب متينة، ولعل في قول د/ عبد العال سالم مكرم ما يؤكد ذلك: «إن النحاة الأول الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قراء: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والخليل، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية، ليلائموا بين القراءات والعربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات، وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب»^(١).

والقرآن الكريم في قراءاته خير حافظ للغات واللهجات، والفضل في ذلك يرجع إلى عناية القراء وتدقيقهم في الضبط وتخريجهم في التلقي حتى إنهم ليراعون

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي الجراح الصباح، الكويت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م، (ص ٧٧).

اليسير من الخلاف ويلقنونه ويدونونه.

هكذا كان احتواء القرآن للتغيرات الإعرابية التي تطرأ بتغير القبائل، ومثل ذلك: إعمال «ما» عمل «ليس» عند الحجازيين، وإهمالها عند التميميين، في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(١). أما مسألة «ضمير الفصل»، فبنو تميم لا يهملونه، بل يعدونه مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر^(٢). قرأ بها الأعمش وزيد بن علي الآية: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٣).

ومن المسائل التي احتواها القرآن تبعاً للتغيرات الإعرابية التي طرأت عليها بتغير القبائل: إلزام المثني الألف، وهي لهجة بلحارث بن كعب، وزيد، وبعض بني عذرة، ونسبها الزجاج إلى كنانة، وابن جني إلى بعض بني ربيعة، فهؤلاء كلهم يلزمون المثني الألف ويعربونه بحركات مقدرة عليها، وبه قرأ الجمهور^(٤) الآية: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾^(٥)، وقرأ أبو سعيد الخدري (ت: ٧٤هـ)^(٦): ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾^(٧).

فإعراب القرآن ضرورة يقتضيها المعنى، مثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٨)، وقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٩)، وقوله عز وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^(١٠). هذه الآيات وغيرها

(١) المجادلة/٢.

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (٢٧/٨).

(٣) الأنفال/٣٢.

(٤) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مرجع سابق، (٣٢١/٢).

(٥) طه/٦٣، قلت: مع تشديد ابن كثير لنون «هذان» وإشباعها بالمد.

(٦) البحر المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (٢٥٥/٦).

(٧) الكهف/٨٠.

(٨) فاطر/٢٨.

(٩) التوبة/٣.

(١٠) البقرة/١٢٤.

لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلا بالإعراب.

ومن هنا كان اعتماد النحاة في كثير من شواهدهم على القرآن الكريم، فسيبويه ضمن كتابه سبعة وخمسين ومائة شاهد من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من ٦٠٪ من مجموع شواهد التي بلغت ستة وتسعين وثلاثمائة شاهد، وهذه النسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدل على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم؛ لتكون آياته حجة لعلماء اللغة والنحو.

ولم يكن الفراء أقل اهتماماً بالقرآن والقراءات من سيبويه، فهو قد ألف كتاب «معاني القرآن» وعني فيه بما كان يشكل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه. وهو -أيضاً- من ربط المعنى بالإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١). يقول الفراء: «قرأها القراء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة -هو نافع-، فإنهما رفعاهما، ولها وجهان في العربية: نصب ورفع. أما النصب: فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد، فإن كان الفعل على ذلك المعنى نصب الفعل بعده بـ«حتى»، وهو في المعنى ماضٍ، فإذا كان الفعل الذي قبل «حتى» لا يتطاول، وهو فعل ماضٍ رفع الفعل بعد «حتى» إذا كان ماضياً، فأما الفعل الذي يتطاول وهو ماضٍ، فقولك: جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك، ألا ترى أن إدامة النظر تطول، فإذا طال من قبل: حتى ذهب بما بعدها إلى النصب، إن كان ماضياً بتطاوله»^(٢).

وهكذا رأيت أن النصب عند الفراء دليله على أن الفعل قبلها «مما يتطاول كالترداد»، أي: المستمر يتردد ولم ينقطع، وهو في الوقت نفسه ماضٍ؛ أي: استمرت الزلزلة ودامت إلى أن قال الرسول وهكذا يكون النصب عنده دليل الاستقبال.

ونظراً لأهمية إعراب القرآن، فإن كثيراً من النحاة من صنفوا في إعرابه الكتب، ومن الأوائل منهم: «قطرب أبو علي محمد بن مستنير (ت ٢٠٦هـ)، وأبو مروان

(١) البقرة/٢١٤.

(٢) معاني القرآن، للفراء، مرجع سابق، (١/٣٢).

عبد الملك بن حبيب القرطبي (ت ٢٣٩هـ)، وحاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٤٨هـ)، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، وأبو البركات الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وأبو جعفر بن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وأبو عبد الله بن خالويه ، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، وأبو زكريا التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، وأبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (ت ٥٣٥هـ)، وأبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي (ت ٥٦٢هـ)، وأبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، ومنتجب الدين الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، وأبو إسحق الفاقي (ت ٧٤٢هـ)»^(١).

وصفوة القول: أني أرى أن هناك تلازماً بين النحو والقرآن الكريم، فالنحوي لا غنى له عن القرآن إذ هو مادة استشهاده للقواعد النحوية، ولا عجب في ذلك التلاحم بين النحو والقرآن الكريم وقراءاته، فالقرآن هو من هذب اللسان العربي من وحشي الكلام وغريبه، ومما يخرج عن الفصاحة. قال ابن خالويه: «قد أجمع الناس أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره»^(٢).

والقرآن الكريم هو من خلص اللغة العربية من شتات اللهجات الكثيرة، وهو إضافة لذلك جعل من اللغة العربية لغة عالمية تنطق بها الأمم، إذ تغلغلت في الهند والصين وأفغانستان وغيرها، وحسبنا ما نعلمه من مشاهير العلماء من تلك البلاد مثل: البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ، ومسلم (ت ٢٦١هـ)، ، والنسائي (ت ٣٠٣هـ)، ، وابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، ، والقزويني ، وغيرهم الكثير.

يضاف إلى ذلك أن القرآن الكريم كان له الفضل الكبير في تقعيد اللغة وضبطها، وهكذا - وبكل اطمئنان - يمكن أن أعد القرآن الكريم بمنزلة الروح من الجسد بالنسبة للغة العربية، بل قل بفضلها سادت اللغة العربية وتهذبت، وضبطت قواعدها، واتصلت حلقات عصورها، وانفتحت للعلوم والمعارف، وحفظت وحدتها.

(١) إعراب القرآن، للإمام إبراهيم بن سري بن سهل الزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، (ص ١٠٩).

(٢) قول ابن خالويه في: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، مرجع سابق، (١/٢٩٩).

أما القراءات القرآنية التي تعاورها النحاة، فكانت مادة من مواد الدرس النحوي؛ لأنها - وإن تفاوتت النظرة إليها واختلفت الآراء في رفضها وقبولها - أحدثت نوعاً من التفاعل البناء بين النحاة، وما الاختلاف فيها إلا السبيل والمنطلق إلى لغة قرآنية سليمة من كل زلل أو لحن قد يقع فيه من يجهل القراءات القرآنية وما هي عليه من سلامة في اللغة، فالقرآن الكريم الذي جاء على سبعة أحرف كل منها شاف واف، لا سبيل لتخطئة قراءاته إذا ما توافرت لها شروط القراءة الصحيحة، ولم تخرج عن مقاييس اللغة نثرها وشعرها.

جانب من الخلاف:

ونتناول في هذا الفصل العملي نموذجاً واحداً من القراءات القرآنية التي اختلف حولها النحاة، وهي قراءة الإمام حمزة في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) بجر الميم.

فقد حكم المبرد بعدم جواز تلك القراءة فقال: «وقرأ حمزة» والذي تساءلون به والأرحام». وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر»^(٢).

وتبعه الزجاج في ذلك فقال: «فأما الجر في «الأرحام» فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ - أيضاً - في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا بأبائكم»^(٣) فكيف يكون تساءلون به وبالأرحام على ذلك»^(٤).

وكذلك حكم الفراء عليها بأنها غير صحيحة فقال: «وفيه قبح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كنى عنه»^(٥).

(١) النساء / ١.

(٢) الكامل، للمبرد، مرجع سابق، (٤٥/٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (٦/٢٤٥٠)، رقم الحديث (٦٢٧٢).

(٤) البحر المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (٨٧/٤).

(٥) معاني القرآن، للفراء، مرجع سابق، (١/٢٥٢).

ومنعها الزمخشري -أيضاً- وعلل ذلك بقوله: «لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد، فكأننا في قولك: «مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد» شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز، ووجب تكرير العامل»^(١).

وانساق وراءهم الرضي (ت ٤٠٦ هـ)، فقال: «والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع»^(٢).

وقد رد عليهم ابن جني قائلاً: «وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما ارتآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأنني قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها»^(٣).

وقال ابن خالويه: «فأما الكوفيون فأجازوا الخفض واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض، واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خير عافاك الله. يريد: بخير.

وقال بعضهم: معناه: واتقوه في الأرحام أن تقطعوها، وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا، ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم، وأنشد:

رسم دار وقفت في ظلله كدت أقضي الحياة من جلله

(١) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جلال الدين محمد بن عمر الزمخشري الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م، (١/٤٩٣).

(٢) شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاستربادي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١/٣٢٠).

(٣) الخصائص، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٧ هـ، ١٩٥٧ م، (١/٢٨٥).

أراد رب رسم دار»^(١).

ويقول ابن النازم (ت ٦٨٦هـ): «ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة: إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار، كما أضمر في مواضع آخر نحو: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمر»^(٢).

فما كان ينبغي تخطئة هذه القراءات بعدما رأينا من هذه التخريجات ومن الرد على المبرد.

وكذلك المتأمل في كلام الزجاج يجده يسهل الرد عليه.

فإن قوله: «إن الجر خطأ في الدين لأن النهي عن الحلف بالآباء خطأ». وذلك لأن الواو إذا كانت عاطفة فليس المراد القسم، وإذا كانت الواو للقسم فالحالف هو الله، ولا حرج على الله في أن يحلف بأي شيء من خلقه؛ فقد أقسم عز وجل بأشياء كثيرة من خلقه؛ فقد أقسم بالآباء والأبناء في قوله: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾^(٣).

وأقسم فقال: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ۝ ١ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا ۝ ٢ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا ۝ ٣﴾ إلخ الآيات^(٤).

وقد رد ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، على من رد هذه القراءة بأنه قد رواها إمام ثقة، وأنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة، يقول ابن يعيش: «وهذا القول غير مرض من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع أنه قرأ بها جماعة غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ)،

(١) الحجة في علل القراءات السبع، للإمام أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وغيره، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، (ص ١١٩).

(٢) شرح ألفية ابن مالك، للشيخ بدر الدين بن مالك المعروف بـ«ابن النازم»، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، (ص ٢١٣).

(٣) البلد/٣.

(٤) الشمس/١-٣.

والأعمش (ت ١٤٨هـ)، ، والحسن البصري (ت ١١٠هـ)، وقتادة (ت ١١٨هـ)، ومجاهد (ت ١٠٤هـ).. وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها^(١).

من هذا نعلم أنه قد أجاز بعض العلماء هذه القراءة كابن جني وابن خالويه والفخر الرازي وابن يعيش، إلا أن أغلبهم خرجها على وجوه أخرى غير العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

وخرج ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قراءة الجر على وجهين:

أحدهما: أن قوله: «والأرحام» ليس مجرورا بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

والوجه الثاني: أن قوله: «والأرحام». مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها، وتقديره: «وبالأرحام» فحذف لدلالة الأولى عليها^(٢).

وأرى أنه لا داعي للتمحل لحمل تلك القراءة على وجوه أخرى ما دامت قد جاءت على مذهب الكوفيين، وهي دليل على ترجيحه على مذهب البصريين، وقد جاء كثير من الأساليب كذلك، فلا داعي إلى التأويل الذي يخرج الآية عن فصاحتها، ويقوي هذه القراءة قراءة طائفة من غير السبعة بها كما تقدم^(٣).

ولذلك نجد من العلماء من يقرر مذهب الكوفيين، كما سبق من كلام الفخر الرازي، وكذلك رجحه ابن مالك فقال في الألفية:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفّض لازماً قد جعلاً

وليس عندي لازماً إذ قد أتى نظم والنثر الصحيح مثبتاً

وقال في التسهيل: «إن عطف على ضمير جر اختيار إعادة الجار ولم تلزم؛

(١) شرح المفصل، للعلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م، (٣/٧٨، ٧٩).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، ص ٢١٨/٢١٩، بتصرف، ط: مكتبة الآداب، القاهرة، الأولى - ٢٠٧م.

(٣) النحو بين التقليد والتجديد، د/ عبد المعطي جاب الله، مرجع سابق، (ص ٥٦).

وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين»^(١).

«ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره أي الجر، ولورود ذلك في الفصح
بغير عود، كقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَزَاقِينَ﴾^(٢).
وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفَتِّيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾^(٣). أي:
وفيما يتلى عليكم.

وقوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾^(٤).

وسمع:

فما لك والأيام من عجب»^(٥).

واستمع لأبي حيان يجوز تلك القراءة ويدل على جواز القراءة بما لا يدع مجالا
للشك، فيقول: «والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده
والقياس يقويه، أما السماع: فما روي من قول العرب: «ما فيها غيره وفرسه» بجر
الفرس عطفاً على الضمير في غيره، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما
يخرج الكلام عن الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل.

قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن

(١) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك
الطائي الجبائي الأندلسي، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، دار هجر،
القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، (ص ١٧٧، ١٧٨).

(٢) الحجر/٣٠.

(٣) النساء/١٢٧.

(٤) البقرة/٢١٧.

(٥) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي،
صححه: بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م، (ص ١٣٩)، والبحر
المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (٢/٤٨).

وثاب، (ت ١٠٣ هـ)، والأعمش، وأبو زيد، وحمزة.

ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة^(١).

هذا كان جانباً من خلافهم نحو آية واحدة وردت بقراءة حمزة، والنماذج على هذا الخلاف كثيرة، لكنني اكتفيت بنموذج واحد فقط، وذلك حتى لا أطنب في بحثي هذا.

(١) البحر المحيط، لأبي حيان، مرجع سابق، (٢/١٤٧، ١٤٨).

خاتمة البحث:

النتائج التي توصلت إليها

توصلت أثناء إعدادي لهذا البحث إلى عدد من النتائج، أذكر أهمها فيما يلي:

- ١- إن علاقة القراءات بالنحو مرتبطة ومتلازمة كما الحال بعلاقة النحو بالقرآن.
- ٢- إن النحاة ينظرون إلى القراءات باعتبارها أحد المصادر اللغوية وشاهداً رئيساً لا يستغنى عنه في تأصيل قاعدة أو استشهاد مقرر.
- ٣- يرى كثير من النحاة أن القراءة سنة متبعة يجب التسليم بها ، ولا يجوز الحكم على المتواتر بعدم الصحة ، بل يجب أن تبنى عليها القاعدة.
- ٤- تباين كبار النحاة في موقفهم من القراءات ، فهذا سيبويه لا يخالف الرسم العثماني، وينص على أن القراءة سنة متبعة ، واستعان بالقراءات النادرة والحروف المخالفة في بناء أصوله .
- ٥- غير سيبويه من أئمة النحو: كالفرءاء، والمبرد، وأبي العباس، وغيرهم، ما كانوا ليخرجوا عن دائرة القبول للقراءات -المشهور منها والنادر- في معالجتهم لها وإخضاعها للقياس النحوي الفيصل في عملية القبول والرفض للقراءات، وبعضهم كان يعارض المتواتر منها، حاكماً عليها بالضعف حيناً أو بعدم الصحة حيناً .
- ٦- إن ما يميز المدرسة الكوفية على البصرية: اتساعها في الغالب العام في الرواية والقياس، مقارنة مع نحاة البصرة الذين وضعوا مقاييسهم اللغوية من القرآن بلهجة قريش ، فتشددوا في باب القراءات ، إلا أننا لا نجزم بأن مدرسة الكوفة قبلت القراءات كلها وبنت عليها قواعدها النحوية دون مدرسة البصرة .

٧- إذا كانت الغاية من الاستشهاد بالقراءة عند النحويين وضع قاعدة أو استنباط حكم فإنهم حينئذ يضعون القراءة إلى جانب غيرها من النصوص ويوازنون بينها وبينون القاعدة على الكثير الشائع .

٨- كل هم النحاة بناء قواعدهم كلام العرب ما جعلهم يطعنون في القراءة المتواترة في سبيل المحافظة على صرحهم القاعدي بدلالة الشعر أو غيره .

٩- الواجب أن يرد النحاة قواعدهم إلى القراءة المتواترة ويستقون القاعدة منها ما دامت صحيحة من الأحرف السبعة .

١٠- إن الصلة بين القراءات والإعراب متينة بسبب ارتباط علم النحو بالقراءات ، إضافة إلى أن نشأة النحو كانت على أيدي القراء الكبار .

١١- اعتماد النحاة في كثير من شواهدهم على القرآن وقراءاته .

١٢- القراءات تعد مادة من مواد الدرس النحوي أحدثت التفاعل البناء بين النحاة وإن اختلفوا .

وأخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على النبي الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ،،

المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد بن محمد الدميّاطي الشافعي الشهير بـ«البناء»، تحقيق: د/شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤ هـ، ١٩٧٤ م.
- ٣- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د/سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.
- ٤- الإحسان في علوم القرآن، لشيخنا الفاضل أ.د/إبراهيم خليفة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
- ٥- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، للعلامة شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: د/إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- ٦- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي، تحقيق: محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- ٧- إعراب القرآن، للإمام إبراهيم بن سري بن سهل الزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.
- ٨- إعراب القرآن، للإمام أبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة الحديثة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

٩- البحث اللغوي عند العرب، د/أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، القاهرة، د.ت.

١٠- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بـ«أبي حيان» الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/زكريا عبد المجيد النوقي، د/أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م، (١/ ١٢١).

١١- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.

١٢- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

١٣- تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض مجد الدين محمد بن محمد الحسيني المعروف بـ«مرتضى الزبيدي» الحنفي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي وآخرين، طبعة وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٨٥-١٤٠٦ هـ.

١٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أ/محمود محمد شاكر، مراجعة: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م.

١٥- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي المالكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م.

١٦- الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ، ط: مؤسسة الرسالة ، السادسة - ١٩٩٦ م .

١٧- الحجة للقراء السبعة، للإمام أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وغيره، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٨- الخصائص، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

١٩- شرح الفاسي على الشاطبية المسمى بـ«اللكلئ الفريدة في شرح القصيدة»، للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي، تحقيق: الشيخ عبد الرازق بن علي موسى، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٢٠- شرح ألفية ابن مالك، للشيخ بدر الدين بن مالك المعروف بـ«ابن الناظم»، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٢١- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاستربابي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٢- شرح المفصل، للعلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

٢٣- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٤- صحيح البخاري ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق الدكتور / مصطفى ديب البغى، ط: دار ابن كثير- دمشق، دار اليمامة - دمشق - الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٢٥- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النوري الصفافسي، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل، للإمام أبي محمد علي بن حزم الظاهري الأندلسي، تحقيق: سمير أمين الزهري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٢٧- في رحاب القرآن الكريم، د/ محمد سالم محسين، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٩م.

٢٨- القراءات أحكامها ومصدرها، د/ شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٢٩- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي الجراح الصباح، الكويت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٣٠- الكامل في اللغة والأدب، للإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

٣١- الكتاب، لإمام النحو أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ«سيبويه»، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٢- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٣- مجالس ثعلب، للإمام أحمد بن يحيى الملقب بـ«ثعلب»، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

٣٤- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

٣٥- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة المتنبى، القاهرة، د.ت.

٣٦- المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٨م.

٣٧- مدرسة البصرة النحوية، د/ عبد الرحمن السيد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.

٣٨- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي بمصر، القاهرة، الطبعة الثانية.

٣٩- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، تعليق وشرح: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٠- المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٤١- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواسي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، د.ت.

٤٢- معاني القرآن، للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي «الأخفش الأوسط»، تحقيق: فائز فارس، المطبعة العصرية، صيدا، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، ٤٠١هـ، ط: عالم الكتب، بيروت - لبنان.

٤٣- معاني القرآن، للإمام أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٤٤- معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، إعداد: د/أحمد مختار عمر، د/عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوة، منظمة الأوقاف والشئون الخيرية، إيران، ٤١٢هـ، ١٩٩١م.

٤٥- مفاتيح، للإمام الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٤٦- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٤٧- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٤٨- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٤٩- موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د/شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة.

٥٠- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٥١- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن
أبي بكر السيوطي الشافعي، صححه: بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة،
القاهرة، ١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م.